الفصل الثالث عشر

أدلة إضافية على صحة تفسير علماء أهل السنة للآيتين ٣ و٦٧ من سورة المائدة

عرضت في الفصلين السابقين تفسير ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾. (المائدة: ٣) وقوله تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. (المائدة: ٦٧)

وقد لخص عبد الله بن عباس رضي الله عنه وعن أبيه معنى ما جاء في الآية الثالثة من سورة المائدة فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وهو الإسلام، أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبداً، وقد رضيه الله فلا يَسْخَطُه أبداً".

ثم نقل القرطبي عن ابن عباس أيضا تلخيص معنى الآية ٦٧ من سورة المائدة: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ

تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾.

قال القرطبي: قال ابن عباس: المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك، فإن كتمت شيئا منه فما بلغت رسالته، وهذا تأديب للنبي ﷺ، وتأديب لحملة العلم من أمته ألا يكتموا شيئا من أمر شريعته، وقد علم الله تعالى من أمر نبيه أنه لا يكتم شيئا من وحيه". (انتهى النقل)

وبذلك يتبين أنه لا علاقة للآيتين بدعوى الإمامة وولاية سيدنا علي رضي الله عنه.

التفسير السني يوافق ما في الآية ٥٩ من سورة النساء

وأضيف: إن هذا التفسير الموافق للمعنى اللغوي الواضح في الآيتين الكريمتين ٣ و٦٧ من سورة المائدة، وللأخبار المتواترة في أسباب نزولهما، يوافق أيضا ما جاء في الآية ٥٩ من سورة النساء.

يقول الله سبحانه وتعالى في هذه الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾. (النساء: ٥٩)

وقد بينت في فصل سابق أن هذه الآية تدل على وجوب طاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ، ثم طاعة أولى الأمر "منكم"، أي من المؤمنين. فإذا

حصل اختلاف وتنازع بين الناس، وبين الحكام والمحكومين، تأمر الآية الجميع بالرجوع إلى الكتاب والسنة، فهما المرجعية العليا لجميع المؤمنين، إن كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر.

ولو كان الأئمة معصومين، معينين من قبل الله عز وجل، وأحياء من وفاة رسول الله ﷺ إلى يوم القيامة، كما يقول علماء الشيعة بتأكيدهم أن الإمام الثاني عشر حي يرزق منذ أكثر من ألف عام، لو كان الأمر كذلك لما كان هناك داع لأمر المسلمين بالاحتكام عند التنازع إلى الكتاب والسنة، بل لما نشأ تنازع من البداية، مادام المسلمون يؤمنون بوجود الإمام المعصوم المعين من الله تعالى قيِّماً على الدين ومفسراً لأحكامه.

التفسير السني يوافق ما في الآية ٣٨ من سورة الشورى

كما أن تفسير جمهور علماء أهل السنة الموافق للمعنى اللغوي الواضح في الآيتين الكريمتين ٣ و٦٧ من سورة المائدة، وللأخبار المتواترة في أسباب نزولهما، يوافق أيضا ما جاء في قوله سبحانه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾. (الشورى: ٣٨) ومعنى الآية واضح في أن من سمات المؤمنين الصالحين إدارة شؤونهم العامة عبر الشورى.

ولو كان أمر المسلمين موكولاً إلى حكام معصومين منذ يوم وفاة الرسول ﷺ إلى يوم القيامة لما كان لهذا المدح من مسوّغ. إذ ما محل الشورى من الإعراب إذا كان الحاكم معصوماً لا يسأل عما يفعل؟

التفسير السني يوافق موقف سيدنا علي رضي الله عنه

وأضيف: إن تفسير جمهور علماء أهل السنة الموافق للمعنى اللغوي الواضح في الآيتين الكريمتين ٣ و٦٧ من سورة المائدة، وللأخبار المتواترة في أسباب نزولهما، يوافق موقف سيدنا علي ﷺ، فإنه لم يحتج بهاتين الآيتين لطلب الولاية، ولم يقل لأهل الشورى بعد وفاة عمر ﷺ أنه هو من نزلت فيه هاتان الآيتان، ولم يقل ذلك لأهل الشام الذين خرجوا عليه، ولم يقله للخوارج الذي خرجوا عليه بعد حادثة التحكيم.

إن كتاب نهج البلاغة، يتضمن نصوصا واضحة قاطعة في عدم رغبة سيدنا علي في الولاية، وتفضيله للوزارة على الإمارة، وإيمانه بأن الشورى للمهاجرين والأنصار.

وهذا دليل إضافي على أن سيدنا عليا ﷺ صاحب الشأن، الذي يتشيع له قطاع من المسلمين، ويؤولون القرآن الكريم بما يخالف حكم اللغة والمنطق لإثبات ولايته، هو نفسه لا يقرهم على هذا التأويل، ولم يقل به أو يدع إليه.